الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

26-25-24 **جماد ثاني** 1440 / 1-2-3 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

30% من الشكاوى لـ" حقوق الإنسان" قضايا عنف أسري

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 جماد ثاني 1440هـ - 1 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1709418

فوز الغامدي (جدة @fauz_9)
قال مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة صالح سرحان الغامدي لـ«عكاظ» إن 30% من الشكاوى التي تلقتها الجمعية تتعلق بالعنف الأسري، وإن 70%من الشاكين هم أطفال ونساء. وأكد أن الجمعية تبذل ما بوسعها لحل تلك القضايا، بالتعاون مع دار الحماية الاجتماعية والقضاء، خصوصاً حين يتعلق الأمر بتعنيف الأزواج، وطلبات الخلع.
وحذر من وجود شكاوى تتعلق بالعقوق، قال إنها متزايدة عما مضى.

باشرت النيابة العامة في التحقيق في حينه

وكيل النيابة العامة: لا صحة لما تداولته وسائل الإعلام عن إحدى الموقوفات والجميع يحظى بمعاملة حسنة

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 24 جماد ثاني 1440هـ - 1 مارس 2019م
https://www.alweeam.com.sa/576949

الرياض- الوئام:
قال شلعان بن راجح بن الشلعان، وكيل النيابة العامة، إن جميع الموقوفين يعاملون بصورة حسنة وفق القوانين، نافياً بشكل قاطع تعرض أي من الموقوفين، سواء من النساء أو الرجال لتعذيب.
وأكد، في تصرحات للشرق الأوسط، أن ما جاء في بعض وسائل الإعلام "كان يتعلق بإحدى الموقوفات"، وقد باشرت النيابة العامة في التحقيق في حينه والإجراءات التبينية.
ولم يثبت لها ما يؤكد حدوث ذلك.. كما أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحثتا هذه الحالة، ولم يتبين أيضا صحتها، علما بأن هذه الموقوفة، وسائر الموقوفين يتمتعون بجميع حقوقهم التي كفلها لهم النظام، بما في هذا القيام بالاتصال والزيارة.
وفي سؤال حول الإجراءات النظامية التي تضمن رصد أي تجاوزات ضد الموقوفين، قال شلعان "تخضع السجون للرقابة من قبل النيابة العامة، والنساء الموقوفات على وجه الخصوص لهن أماكن مخصصة تشرف عليها نساء متخصصات وجميع الموقوفين يتمتعون بحقوقهم التي كفلها نظام الإجراءات الجزائية بما فيها الاتصال والزيارة، كما أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لهما مكاتب بالسجون وتقومان بجولات إشرافية يتم من خلالها مقابلة الموقوفين وأخذا ما لديهن من ملاحظات.

وحول التهم التي وجهت للموقوفات، قال شلعان "هي التواصل والتعاون مع أفراد ومنظمات معادين للمملكة وتجنيد أشخاص في جهة حكومية حساسة للحصول منهم على معلومات ووثائق رسمية مسربة للإضرار بمصالح المملكة العليا وتقديم الدعم المالي والمعنوي لعناصر معادية في الخارج، وجميع التهم الموجهة لهن من الجرائم الموجبة للتوقيف المجرمة بالأمر الملكي رقم أ/44ب بتاريخ 1435/4/3 هـ."

وأشار المتحدث باسم النيابة إلى وجود علاقة بين الموقوفات تتمثل في ممارستهن النشاط نفسه المجرم بأدوار منسقة.

وأكد أن محاكمتهن ستجري قريبا، وقال إن "إجراءات التحقيق انتهت معهن، وأعدت لوائح الدعوى، والعمل جار لإحالتهن للمحكة المختصة.

وكانت النيابة العامة أكدت في بيان الجمعة أنها قد أنهت التحقيقات مع الأشخاص الذين تم القبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنيه.

وبحسب بيان لها أكدت أنه والحاقا للبيان الصادر من النيابة العامة بتاريخ 1439/9/17بشأن الأشخاص الذين تم القبض عليهم من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنيه فإن النيابة العامة تود الايضاح أنها أنتهت من تحقيقاتها ومن إعداد لوائح الدعوى العامة ضد المتهمين فيها وهي حاليا بصدد إحالتهم للمحكمة المختصة.

وتؤكد النيابة العامة أن جميع الموقوفين على ذمة هذه القضية يتمتعون بكافة حقوقهم اللتي كفلها لهم النظام.

وكانت رئاسة أمن الدولة قد أصدرت بيانا بتاريخ 1439/9/2هـ أكدت من خلاله أنها تمكنت من القبض على 17 شخصا تواصلوا مع جهات معادية للمملكة وجندوا أشخاص في جهات حكومية للحصول على وثائق سرية.

وجاء في نص القرار : إشارة إلى البيان الصادر من رئاسة أمن الدولة بتاريخ 2 / 9 / 1439هـ بشان القبض على عدد من الأشخاص بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنية، فإن النيابة العامة توضح أنه باستجواب المتهمين ومواجهتهم بالأدلة والقرائن المتوفرة ضدهم، أقروا بقيامهم بالآتي:

– 1التواصل والتعاون مع أفراد ومنظمات معادية للمملكة.

– 2تجنيد أشخاص في جهة حكومية حساسة للحصول منهم على معلومات ووثائق رسمية سرية للإضرار بمصالح المملكة العليا.

– 3تقديم الدعم المالي والمعنوي لعناصر معادية في الخارج.

وقد بلغ عدد الموقوفين في هذه القضية 17 شخصاً صدرت أوامر إفراج مؤقت بحق 8 متهمين (5 نساء، 3 رجال)، لحين استكمال إجراءات التحقيق، فيما يستمر إيقاف تسعة متهمين (5 رجال، 4 نساء)، وذلك بعد توافر الادلة الكافية ولاعترافهم بما نسب إليهم من تهم تندرج ضمن الجرائم الموجبة للتوقيف.

وإذ تحرص النيابة العامة على استكمال إجراءات التحقيق بدقة، بما يحقق العدالة مع عدم الإخلال بأمن وسلامة الوطن وأنظمته ومصالحه فإنها تؤكد أن التعامل مع المتهمين يجري بما يكفل كرامتهم ويضمن حقوقهم، وتوفير إمكانية الاتصال بذويهم وإعداد الاماكن المناسبة والمهيأة لإيقافهم وتوفير الرعاية الصحيفة والإجتماعية اللازمة لهم.

وفق ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، والمادة (36/1) من نظام الإجراءات الجزائية، التي كفلت جميعها كافة الضمانات والحقوق الأساسية التي يتمتع بها جميع المتهمين في مثل هذه القضايا.

الشريك الحقوقي لملتقى الاستقدام

هيئة حقوق الإنسان تسعى لتعزيز التواصل مع الجمهور ونشر ثقافة الحقوق للأفراد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 جماد ثاني 1440هـ - 1 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1709418

المواطن - الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن شراكتها الحقوقية مع ملتقى ومعرض الاستقدام والموارد البشرية والخدمات العمالية والمساندة في دورته الثانية للعام الثاني على التوالي، تأتي ضمن جهودها في تعزيز التواصل مع الجمهور لنشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالهيئة وخدماتها وكذلك التوعية والتثقيف بحقوق وواجبات المواطن والمقيم، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وقال المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي: إن الهيئة حريصة على المشاركة في المناسبات والفعاليات التي تجمعها بالجمهور لتعزيز التواصل معهم، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات، التي تكفلها الأنظمة واللوائح السعودية الخاصة بحقوق وواجبات أطراف العلاقة التعاقدية، من صاحب العمل والوافد الأجنبي.

وأضاف المعدي: أن الهيئة أعدت جناحاً خاصاً في الملتقى بهذه المناسبة للتفاعل مع زائري الملتقى، حيث سيقوم موظفو الهيئة بتوزيع إصدارات الهيئة المتخصصة، والإجابة عن أسئلة واستفسارات الزائرين الخاصة بالحقوق والواجبات في قطاع الاستقدام وبعلاقات العمل التعاقدية، كما تستعرض أمام الزوار ما تشهده حقوق الإنسان في المملكة من تقدم، انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية، وتماشياً مع التزاماتها الدولية المترتبة على الصكوك الإقليمية والدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

ويجمع الملتقى الأكبر من نوعه شركات ومكاتب الاستقدام والجهات المعنية بالقطاع.

يشار إلى أن الملتقى يسعى إلى ترسيخ ثقافة الموثوقية والاعتماد بين الشركات والجمهور، حيث يمثل الملتقى حدثاً سنوياً يبرز حجم التطور والإمكانيات الواسعة للشركات السعودية في هذا القطاع، الذي يهدف بدوره إلى خطط وتوجهات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التنظيمية الآنية والمستقبلية على حد سواء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العدل": التحول الرقمي يرفع عمليات توثيق العقار 15%

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623278

الرياض – "الحياة" | منذ 11 ساعة في 2 مارس 2019 - اخر تحديث في 2 مارس 2019 / 16:37

أسهم التحول الرقمي للتوثيق في وزارة العدل في ارتفاع العمليات العقارية 15 في المئة خلال النصف الأول من العام الهجري الحالي، وبلغت 513 ألف عملية، مقابل 443 ألفاً في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأتاحت الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية صفحة موحدة لخدمات تسجيل الملكية والإفراغ العقاري، تقدم خدمة تقديم طلب إلكتروني للإفراغ العقاري، ليتجه المستفيد بعدها مباشرة لكاتب العدل لإكمال المبايعة، وتم تقديم 2180 طلباً منذ إطلاق الخدمة.

وأطلقت الوزارة خدمة طلب تحديث الصك العقاري إلى صك إلكتروني، إذ يتم رفع الطلب بصورة الصك إلكترونياً مع الوثائق الداعمة، وعند اكتمال الطلب يتم إرسال رسالة إلى المستفيد لاستلام الصك الإلكتروني، وتم تقديم 5412 طلباً في الأشهر الثلاثة الماضية من المستفيدين.

وتضمن وزارة العدل للمستفيد إمكانية نقل ملكية عقاره خلال أقل من 60 دقيقة عند تحديث الصك إلى إلكتروني ومن دون مقابل، ما يوفر الجهد والوقت.

وتصدرت منطقة الرياض القائمة بـ155.896 عملية، تليها مكة المكرمة بـ96.731، ثم الشرقية بـ81.399، فالقصيم بـ41.529، ثم عسير بـ35.498. وجاءت المدينة المنورة في المرتبة السادسة بـ27.524، تليها حائل بـ18.175، ثم تبوك بـ12.436، فجازان بـ11.399، ثم الجوف بـ11.171، تليها الحدود الشمالية بـ10.456، ثم نجران بـ7131، فالباحة بـ5821 عملية، مسجلة أقل العمليات في المناطق خلال الفترة نفسها.

وحول أكثر العمليات المسجلة على العقار، تصدر الإفراغ القائمة بـ189.426 عملية، ثم تحديث صك للنظام الشامل بـ59.799، فتسجيل صك قديم بـ52.840، ثم فرز صكوك بـ39.212، ثم رهن العقارات بـ15.233، تليها تعديل صك بـ14.964، ثم دمج عقارات بـ9026، ثم منح بـ6746 عملية.

يُذكر أن ما شهدته المملكة من إصلاحات جوهرية وموسعة في بيئتها الاستثمارية التي أشار لها تقرير "سهولة أداء الأعمال 2018" الصادر من البنك الدولي، هو ثمرة للتعاون القائم بين الجهات الحكومية كافة، وفي إطار ما تقوم به اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه "تيسير"، التي تضم 22 جهة حكومية ذات العلاقة في نظمة الاستثمار وإجراءاته.

الواصل قال إن المملكة راجعت تعريف الجريمة الإرهابية .. وأن أنظمتها تجرم جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة السعودية: نراعي "حقوق الإنسان" في جميع إجراءاتنا وانظمتنا

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623251

جنيف - «الحياة» | منذ يوم في 2 مارس 2019 - اخر تحديث في 3 مارس 2019 / 00:35
أكدت المملكة العربية السعودية أنها تراعي في جميع إجراءاتها وأنظمتها وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
وقال سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف الدكتور عبد العزيز الواصل، في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الأممية المعنية بحقوق الإنسان «إن جهود المملكة في مكافحة الإرهاب لا تستند فقط على الإجراءات الأمنية، وإنما هي منظومة متكاملة من الأنظمة والإجراءات التي تراعي الجوانب القانونية وغيرها من الجوانب اللازمة للتعامل مع المتهمين في قضايا الإرهاب، وتوفير الرعاية والحماية للضحايا وأسر المتهمين والمحكومين وتقديم المساعدة لهم، ومواجهة الأفكار المنحرفة، والتصدي لأوجه تمويل الإرهاب المحتملة، مع مراعاة وإيلاء حقوق الإنسان الأهمية القصوى.«
وأضاف إن دعوة المملكة للمقررة الأممية لزيارتها «إنما تعكس حرصها على التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والاستفادة من تجارب الخبراء الذين يعملون ضمن هذه الآليات، وأن النظام الأساسي للحكم في المملكة يتضمن مبادئ وأحكاماً ومنها على سبيل المثال: ما تضمنته المادة(8) من أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، والنص صراحة على مسؤولية الدولة تجاه حماية حقوق الإنسان وفقاً للمادة (26)، فضلاً عن إفراد جملةٍ من حقوق الإنسان في أحكامٍ خاصة كالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي، وحق الإنسان في الأمان على شخصه وحرمة مسكنه، وحرية مراسلاته وغيرها من الحقوق والحريات، كما نص النظام على شخصية العقوبة، وشرعية التجريم والعقاب، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وعدم الإخلال بما ارتبطت به المملكة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقات.«
وفيما يتعلق بملاحظة المقررة الخاصة المتضمنة أن المملكة كثيراً ما تطرح الشريعة الإسلامية وثقافتها والطابع الإسلامي للدولة، باعتبارها عقبات تحول دون التنفيذ الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، أكد الواصل أنه ليس هناك تعارض بين ما تقرره أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها بموجب انضمامها إلى الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
وأوضح أن المملكة قامت بمراجعة تعريف الجريمة الإرهابية في النظام الجديد (نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله) الصادر في 1 نوفمبر 2017، «وتؤكد أن تعريفها واضح ومحدد بالقدر الذي يحول دون تأثيرها سلباً على حقوق وحريات الأفراد التي كفلتها لهم أنظمة المملكة، وهدف التعريف هو وضع إطار قانوني يحدد الجريمة الإرهابية من حيث الوصف والسلوك، ويستهدف ذلك مكافحة جميع صور الإرهاب، مع الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف عالمي متفق عليه للجريمة الإرهابية.«
وأضاف إن ما تضمنه النظام متفقاً مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (17/28) المؤرخ في 26 مارس 2015 الذي أكد على أن من مسؤولية الدولة في المقام الأول حماية مواطنيها من الإرهاب، وحث الدول على اتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في التحريض على أعمال إرهابية أو التحضير لها أو التشجيع عليها أو ارتكابها، عند الاقتضاء، ومقاضاة الضالعين في مثل تلك الأعمال وإدانتهم ومعاقبتهم وفقاً للقوانين والإجراءات الجنائية.

وأكد سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف، أن المملكة تستمد أنظمتها كافة من الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية حقوق الإنسان، وأن الحكم فيها قائم على مبادئ العدل والمساواة كما ورد في المادة (8) من النظام الأساسي للحكم، وأن أنظمتها تكفل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات بما فيها نظام المطبوعات والنشر، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأن الممارسات السلمية المشروعة ليست مجرمة.

وأضاف «أكدت المملكة أن أنظمتها تجرم جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة، ومن ذلك ما أكدته المادة (2) من نظام الإجراءات الجزائية من حظر إيذاء المقبوض عليه جسديّاً أو معنويّاً، وحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما تضمنت المادة (36) من النظام ذاته وجوب معاملة المقبوض عليه بما يحفظ كرامته، وعدم جواز إيذائه جسديّاً أو معنويّاً، ووجوب إخباره بأسباب إيقافه، وتمكينه من حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه.«

وتابع «أوجبت المادة (102) من النظام أن يتم استجواب المتهم في حال لا تأثير فيها على إرادته في إبداء أقواله، وعدم جواز تحليفه أو استعمال وسائل الإكراه ضده»، لافتاً إلى أن أعمال رجال الضبط الجنائي، فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط الجنائي، تخضع لإشراف أعضاء النيابة العامة وفق ما نصت عليه المادة (25) من نظام الإجراءات الجزائية، وأن جميع السجون ودور التوقيف تخضع كذلك للتفتيش القضائي والإداري والصحي والاجتماعي وفقاً للمادة (5) من نظام السجن والتوقيف، مشيراً إلى أن النيابة العامة تختص بموجب المادة (3) من نظامها بالرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف، والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقائهم بالسجن أو دور التوقيف بعد انتهاء مدة السجن أو التوقيف المقررة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سُجِن أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

ولفت الواصل إلى أن هيئة حقوق الإنسان تقوم وفق ما نص عليه تنظيمها في الفقرتين (6، 7) من المادة (5) بزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، كما تقوم برفع تقارير عن هذه الزيارات إلى الملك، بالإضافة إلى ما تتلقاها من شكاوى متعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

وأشار إلى أن عقوبة الإعدام في المملكة لا تصدر إلا في أشد الجرائم خطورة، وبعد توافر أدلة قطعية الثبوت على نسبة الجريمة لمرتكبها، ومحاكمة عادلة، ومراجعة قضائية متعددة المراحل؛ حيث تُنظر القضية من قبل (ثلاثة) قضاة في المحاكم الجزائية، ثم (خمسة) قضاة في محكمة الاستئناف، ثم (خمسة) قضاة في المحكمة العليا، مضيفاً «كما يتم الاطمئنان في كل مرحلة من أن جميع الموقوفين والسجناء يخضعون للفحص الطبي فور إيداعهم في التوقيف أو السجن، ويتم إجراء الكشف الطبي عليهم بشكل دوري، وأن جميع السجون ودور التوقيف في المملكة تخضع للتفتيش القضائي والإداري والصحي والاجتماعي، وفقاً للمادة (5) من نظام السجن والتوقيف».

وزير الصحة يفتتح أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1741166

أعلن معالي وزير الصحة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة , خلال افتتاح أعمال القمة الوزارية الرابعة لسلامة المرضى اليوم , بفندق الريتز كارلتون بمحافظة جدة , التي تقام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - , عن إطلاق تطبيق "Med Consult" بالتعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية , ومنظمة الصحة العالمية , كإحدى مخرجات هذا المؤتمر الهام , وهي عبارة عن تطبيق للاستشارات الطبية عبر التواصل المرئي بين الممارسين الصحيين في الدول الأقل نمواً مع استشاريين من جميع أنحاء العالم , ما سيساعد - بمشيئة الله - في تعزيز سلامة المرضى لتقليل الأخطاء التشخيصية وزيادة الفاعلية وتبادل الخبرات بين الممارسين الصحيين حول العالم.

ونقل معاليه تحيات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - للمشاركين في القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى وتمنياته للقمة بالنجاح وللحضور بطيب الإقامة, مرحبًا بالمشاركين في أعمال القمة ا لوزارية الرابعة لسلامة المرضى , تحت عنوان : "دعم سلامة المرضى في الدول المتوسطة والأقل نمواً"، التي تتشرف وتفخر المملكة باستضافتها، والتي تأمل أن تحدث نقلة نوعية في تعزيز مفهوم سلامة المرضى وأهميته على المستوى الإقليمي والدولي.
وأكد معاليه خلال كلمة الافتتاح أن المملكة خطت خطوات كبيرة في الارتقاء بالرعاية الصحية , وتعزيز سلامة المرضى, لما لها من أهمية عالية في منظومة الرعاية الصحية , كونها مكون رئيسي من مكونات برنامج التحول الوطني في مجال الصحة , لافتا إلى الحفاظ على النجاحات وتنميتها للوصول إلى أهداف رؤية المملكة 2030.
وقال معاليه : إلى أن المملكة العربية السعودية , استشعارا منها بالمسؤولية الملقاة على المجتمع الدولي في جميع الدول بلا استثناء حيال سلامة المرضى , تشرفنا باستضافة هذه القمة الوزارية الهامة , التي نطمح أن تكون مخرجاتها لبنة إضافية مهمة للجهود الداعمة لتعزيز سلامة المرضى على المستوى الدولي وخاصةً على مستوى الدول المتوسطة والأقل نمواً , مشيراً إلى أنه سيتم إقامة ورش عمل لمناقشة أهم الموضوعات المتعلقة بسلامة المرضى , كالتغطية الصحية , والقوى العاملة , والصحة الرقمية , والبحوث العلمية , فيما سيتم تسليط الضوء على السياسات وتمكين المرضى وسلامتهم.
وأشار الدكتور الربيعة إلى أنه سيتم تدشين "إعلان جدة لسلامة المرضى" في ختام أعمال القمة , والذي نسعى من خلاله أن يكون تكملة للجهود الداعمة لتعزيز سلامة المرضى على المستوى الدولي , وأحد الأدوات العملية لتحسين السلامة في النظم الصحية.
وأشاد معاليه بحضور معالي وزير الخارجية البريطاني السيد جيرمي هنت لأعمال القمة اليوم , كونه وزيراً للصحة البريطاني سابقاً , ما يعد أحد مؤسسي القمم الوزارية لسلامة المرضى، وصاحب البصمة الكبيرة في الرفع لمنظمة الصحة العالمية لتبني قرار اليوم العالمي لسلامة المرضى.
من جهته أستعرض معالي وزير الخارجية ووزير الصحة البريطاني السابق جيريمي هنت في كلمته أبرز القضايا المتعلقة بسلامة المرضى في القطاع الصحي في بلاده , التي وقف عليها مباشرة عندما كان وزيراً للصحة في بريطانيا , مستشهداً بعدد من القصص الإنسانية لبعض المرضى الذين حدثت لهم أو لأسرهم تجارب مريرة مع الأخطاء الطبية، ومدى الاستفادة لوزارته من تلك التجارب في المستقبل، لافتًا الانتباه إلى أن الممارسين الصحيين باتوا أكثر استعدادا لتفادي الأخطاء الطبية ودعم سلامة المرضى في بريطانيا وعلى مستوى القارة الأوروبية, مؤكداً أن تحقيق الأهداف في مجال سلامة المرضى لن يتأتى إلا بالمشاركة المجتمعية وبخاصة أصحاب التجارب الذين عاشوا تلك الأخطاء، داعيًا الجميع إلى تسليط الضوء على الجانب الإنساني، الذي يغفل عنه البعض في كثير من الأخطاء الطبية.
وأشاد الوزير البريطاني بدور المملكة العربية السعودية في استضافة القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى، التي تعتبر قمة استثنائية من حيث عدد المشاركين على المستوى الوزاري , الذي وصل نحو 49 دولة ، إضافة إلى مشاركة 25 وزيرا للصحة ، إلى جانب عدد من المشاركين والمتحدثين في القمة، مقدما شكره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لرعاية هذه القمة ، فيما شكر معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة على دعم السعودية لمنظمة الصحة العالمية لتحقيق أهداف سلامة المرضى، مشيدا بالتعاون الكبير بين المملكة العربية السعودية وبلاده في هذا المجال.
من جانبه أشار مدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى ورئيس اللجنة المنظمة للقمة , الدكتور عبدالاله الهوساوي خلال كلمته في افتتاح القمة , إلى أن التركيز خلال السنوات العشرين الماضية كان منصبا على الجهود في سلامة المرضى في الدول المتقدمة، بينما كانت الجهود في الدول المتوسطة والاقل نمواً ضعيفة، ولهذا حرصنا من خلال هذه القمة , على أن سيكون التركيز فيها على دعم جهود سلامة المرضى في تلك الدول , مؤكداً دعم المملكة لكثير من هذه الدول للمشاركة في هذه القمة.
وشدد الدكتور الهوساوي , على ضرورة الاستفادة من القطاعات الأخرى , منها على سبيل المثال , قطاع الطيران , والطاقة النووية , وقطاع الغاز والنفط , وكيف كانت نسبة السلامة فيها منذ 50 عاما تختلف كليا عما هي عليه الان، وكيف تحسنت في الوقت الراهن والنقلة النوعية.
وأضاف : نتطلع من خلال ورش العمل اليوم وغد , إلى التعاون مع الخبراء والمهتمين للخروج بالعديد من الحلول المثلى التي تزيد من سلامة المرضى , وتقلل من الأخطاء في الرعاية الصحية ,مشيداً بالجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية في تحقيق سلامة المرضى من خلال المركز السعودي لسلامة المرضى , الذي يعد المركز الوحيد من نوعه في المنطقة.

وقال : "إن استضافة المملكة العربية السعودية للقمة الوزارية الرابعة لسلامة المرضى , يعد دليلاً على أن المملكة تسهم بدور ريادي في جلب القمة الى المنطقة , برعاية خادم الحرمين الشريفين، وهو دليل أكبر على الدعم الكبير من القائد الوالد لسلامة المرضى ليس على المستوى المحلي فقط بل إننا نعمل على تصدير سلامة المرضى إلى الإقليم والمستوى الدولي.

وخلص رئيس اللجنة المنظمة لأعمال القمة , إلى القول" بمشيئة الله في المستقبل القريب سيرتبط اسم المملكة بالجهود الإيجابية لدعم لسلامة المرضى عالمياً، حيث سنطرح في العام القادم 2020 أجندة سلامة المرضى على قمة العشرين وهي أيضا ستدعم سلامة المرضى على المستوى الدولي."

وشهدت أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى في يومها الأول تنظيم 8 ورش تتعلق بمدى الاستفادة من القطاعات الصحية الأخرى ، إضافة إلى تمكين المرضى والمجتمع ، والأضرار المتعلقة بالعدوى داخل المنشآت الصحية ، ودور القوى العاملة المتمثلة في دعم سلامة المرضى ، إلى جانب دعم البحوث في مجال سلامة المرضى ، وموضوع الصحة الرقمية.

وستخرج القمة في يومها الأخير غد , بعدد من التوصيات التي ستعرض أمام وزراء الصحة المشاركين في القمة، تمهيدا لإعلان جدة.

«العمل» توقع اتفاقيات لدعم القطاع غير الربحي والتطوع

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ -2 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/617855

المدينة - الرياض

وقّعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - أمس ثلاث اتفاقيات مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، اثنتان منها تختص بتنظيم وتمكين العمل التطوعي في المنظمات الحكومية وغير الربحية، والثالثة تتعلق ببناء وتطوير المعايير والمؤهلات المهنية لوظائف القطاع غير الربحي، كما تبع ذلك توقيع اتفاقيتين في السياق ذاته بين الجامعة ومؤسسة الراجحي الإنسانية ومؤسسة عبدالله بن إبراهيم السبيعي الخيرية كمؤسسات مانحة لتأسيس وحدات التطوع. وقع الاتفاقيات وزير العمل والتنمية الاجتماعية، المهندس أحمد الراجحي، ومدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور سهل عبدالجواد، بحضور نائب الوزير للتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح.

وجاءت الاتفاقية الأولى حول إسناد الوزارة للجامعة بتأسيس 250 وحدة تطوع في المنظمات الحكومية وغير الربحية، والثانية حول تحفيز الجامعة الجهات المانحة لتمويل تأسيس (100) وحدة تطوعية تحت رعاية الوزارة، ورعت مؤسسة عبدالله السبيعي الخيرية ومؤسسة الراجحي الإنسانية تكاليف تأسيس (40) وحدة عمل تطوعي في الجهات غير الربحية.

وتضمنت بنود الاتفاقيتين إنشاء وحدات تطوع نموذجية في القطاع الحكومي وغير الربحي، وتمحورت الاتفاقية الثالثة حول تنفيذ بناء وتطوير للمعايير والمؤهلات المهنية لوظائف القطاع غير الربحي.

شرطان لحصول زوج المرأة العاملة على تأمين طبي

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ - 2 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/617848

أمين رزق – جدة

أكد مجلس الضمان الصحي التعاوني وجود شرطين لحصول زوج المرأة العاملة في القطاع الخاص على تأمين طبي هما: إذا كان يعمل في قطاع حكومى مستثنى من التأمين الصحي الإلزامي، أو كان لا يعمل. ووفقًا للمجلس، تم تطبيق الربط الإلكتروني منذ بداية العام الحالي للتأكد من استفادة جميع السعوديين في القطاع الخاص وأسرهم من التأمين الطبي. وفيما يبلغ عدد المستفيدين من السعوديين حاليًا 2.7 مليون، ارتفعت البوالص للوافدين الى 9 ملايين على الأقل.

وفي سياق آخر، أوضح المجلس، أن حليب الأطفال للرضع المحتاجين إليه طبيًا مغطى بالوثيقة الحديثة حتى 24 شهرًا، مشيرًا إلى عدم جواز إيقاف الوثيقة السارية خلال الفترة التي يكون فيها العامل خارج المملكة .ومن المقرر أن ينتهي العمل بالوثائق القديمة في يوليو المقبل، لينضم جميع المستفيدين إلى الوثيقة المحدثة التي تشمل 10 مزايا جديدة على الأقل.

60 % من المعنفين أطفال لآباء جامعيين وحملة شهادات عليا

دراسة حديثة لجمعية "المودة" للتنمية الأسرية

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ - 2 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/617844

داود الكثيري - جدة

كشفت دراسة تحليلية حديثة أجرتها جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة بعنوان «تأثير العنف اللفظي على سلوك الأبناء» أن من 60- 70% من الأبناء المُعنّفين لفظيًا من آباء وأمهات جامعيّين أو حاصلين على شهادات دراسات عُليا، بينما 57% منهم من أُسر مستقرة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية، المهندس فيصل السمنودي أن الدراسة شاركت فيها 47 أُسرة، ممن لديهم أطفال مُعنّفون، تم دراسة ومراقبة حالتهم طيلة عامٍ كاملٍ، وكانت أهم نتائج البيانات الأولية للمبحوثين أن 68% من الأبناء المعنفين لفظيًا من أسر متوسطة الحال ماديًا، و53% من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 5 إلى 15 عاما.

وبيّن السمنودي أن الدراسة بينت 10 آثار نفسية على الأطفال المُعنّفين، هي: «العناد، الجُبن والخوف، النقص والعُزلة، انخفاض روح المُبادرة والإبداع، الإصابة بالتردد والقلق،عدم القدرة على التعبير، عدم الإحساس بالأمانة، الهروب الذهني، الإحجام عن تعلم مهارات جديدة، ضعف الشخصية.«

وأشار السمنودي إلى أن الدراسة لم تقصر على الآثار النفسية فحسب للأطفال المُعنفين لفظيا، وإنما شملت الجوانب التربوية، حيث حددت 9 آثار سلبية، هي: «ممارسة العنف اللفظي مع الآخرين، انخفاض المستوى التحصيلي العلمي، نقص دافعية التعلم لديهم، انعدام تقدير الوالدين، التمرد على قوانين الأسرة، التصرف بلا مبالاة، عدم قبول التوجيهات، البحث عن قدوة خارج الأسرة، عدم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة.«
وأظهرت الدراسة 6 آثار اجتماعية سلبية على الأطفال المعنفين لفظيًا، هي:»الشعور بعدم الرغبة في المشاركة مع الأقران في المدرسة وغيرها، انخفاض مهارات الاتصال، السماح للآخرين باتخاذ القرارات الخاصة، استخدام العنف اللفظي تجاه الآخرين، عدم الانسجام مع أفراد الأسرة، إضافة إلى التمرد على أداء أي نشاط في المنزل أو المدرسة.«
يذكر أن «المودة» تقدم خدماتها للمستفيدين على مدى 13 ساعة في اليوم، بالإضافة إلى الحجوزات الاستشارية مجانًا عبر الرقم الموحد لخدمة العملاء «920001426 «، وخدمة الاستشارات الهاتفية عبر الرقم «920001421 «، وكذلك الاستشارات الإلكترونية والتسجيل في الدورات التدريبية وتحميل البحوث والدراسات الأسرية لطلاب الدراسات العليا والباحثين، عبر موقعهاwww.almawaddah.org.sa
5توصيات لمواجهة الظاهرة
- 1برامج تلفزيونية لتعريف الأسرة بأساليب التربية السليمة ومخاطر الإساءة للطفل.
- 2حث الآباء والأمهات على الرفق بالأبناء والصبر عليهم.
- 3أن يكون العقاب إصلاحيًا لا انتقاميًا.
- 4أن يكون العقاب متدرجًا ومتناسبًا مع شخصية الطفل.
5 - يجب أن يشعر الطفل أن العقاب وقع عليه بسبب سلوك سيئ فعله.

»الشورى" يتصدى لأزمة تأخر تسليم الوحدات السكنية للمواطنين

مناقشة تمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد ثاني 1440هـ - 2 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/617722

جابر المالكي - الرياض
ناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان.
وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة الإسكان بتوضيح عدد المنتجات المسلّمة فعلياً للمواطنين ضمن برنامج «سكني» وما لم يسلّم وأسباب عدم التسليم، وتوضيح بيانات العقود المبرمة مع المطورين لبناء الوحدات والفلل السكنية المخصصة للمواطنين وسير العمل فيها.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف، وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف.
الاثنين: إزالة عوائق حركة المشاة في المدن
التصويت على توصيات لجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الداخلية بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير.
التصويت على عدد من توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل ومن أبرزها، مطالبة وزارة النقل بالإسراع في تنفيذ واستكمال مسارات الطرق

الإستراتيجية المحورية التي تربط المناطق الحدودية في المملكة، ودراسة نقل مسؤولية محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق السريعة خارج المدن إلى وزارة النقل.

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة المالية تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ثم يصوت على توصيات اللجنة بشأن التقرير ومن أبرزها، مطالبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدراسة وتقويم نظام (ساند) من حيث شروط الاستحقاق ونسب الاشتراك والمنافع.

مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس وزارة الشؤون البلدية والقروية بسرعة حصر المواقع والمشروعات المنفذة والمتضررة من سوء تصريف مياه الأمطار ومجاري السيول كافة، وإزالة عوائق حركة المشاة في المدن السعودية.

استكمال مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية الذي طرح خلال الجلسة العادية الثالثة والعشرين يوم الأربعاء الماضي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح تعديل نظام الوكالات التجارية.

الثلاثاء.. مناقشة التقرير السنوي للحرس الوطني

التصويت على عدد من توصيات لجنة الشؤون الأمنية تجاه التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير.

التصويت على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في جلسة سابقة.

الاطلاع على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار.

مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة الإسكان بتوضيح عدد المنتجات المسلّمة فعلياً للمواطنين ضمن برنامج «سكني» وما لم يسلّم وأسباب عدم التسليم، وتوضيح.

بيانات العقود المبرمة مع المطورين لبناء الوحدات والفلل السكنية المخصصة للمواطنين وسير العمل فيها.

تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل الفقرة (1/ب) من المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام

التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 3 / 9 / 1421هـ، المقدم من عضو المجلس السابق معالي الدكتور محمد آل ناجي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

الأربعاء.. دراسة تخفيض تكاليف رحلات «السعودية«

مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

الاطلاع على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير، ومن أبرزها مطالبة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بدراسة سبل تخفيض تكاليف المحطات الداخلية والدولية الإلزامية غير الربحية، ومنها خدمات الطيران الاقتصادي لشركة (طيران اديل)، أو غيرها من وسائل الطيران المنخفض التكاليف.

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1438 / 1439هـ، في جلسة سابقة، ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير ومن أبرزها مطالبة هيئة السوق المالية بتطوير آليات رقابة كافية على صناديق الاستثمار العقارية (الريت) تضمن حماية المستثمرين من تسرب أصول وعقارات غير مضمونة العوائد إلى هذه الصناديق.

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف للعام المالي 1438 / 1439هـ.

وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وبتمكين المرأة من وظائف الهيئة العامة للأوقاف.

تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة للعام المالي 1438 / 1439هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين والحاليين، استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

تطالب اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مقترح مشروع النظام المكون من خمس عشرة مادة والذي يهدف إلى تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته، وتمكين المواطن وتعزيز مشاركته في إدارة المجتمع وتنميته، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الناتج المحلي الإجمالي.

دخول 3500 أجنبية إلى سوق العمل في 3 أشهر

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=362568&CategoryID=2

»**الرياض: بندر مسلم** 2019-03-02 9:29 PM

سجل إحصاء حديث للتأمينات الاجتماعية خروجَ 268 سعودية ودخول 3488 أجنبية إلى سوق العمل. فيما غادر 273860 عاملا السوقَ، وبلغ العدد الإجمالي للمسجلين في الربع الثالث من العام الماضي أكثر من 9 ملايين عامل سعودي وأجنبي .

المشتركون على رأس العمل

الربع الثاني 2018

1.943.141سعوديا

7.421.452غير سعودي

الربع الثالث 2018

1.936.468سعوديا

7.157.265غير سعودي

غادر خلال 3 أشهر مضت ما يقارب 273.860 عاملا من السوق المحلي، 96.4 %منهم أجانب، حيث بلغ عدد العاملين سواءً السعوديين وغير السعوديين في الربع الثالث من العام الماضي 9.093.733 عاملا، بعد أن كان عددهم في الربع الثاني من نفس العام حوالي 9.367.593 عاملا. وقد خرج من السوق ما يقارب 268 سعودية، في حين دخل 3.488 أجنبية إلى السوق.

مغادرة العاملين

بحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، فإنه وصل عدد السعوديين المشتركين في التأمينات الاجتماعية خلال الربع الثالث 1.936 مليون عامل، مقابل 1.946 مليون عامل في الربع الثاني من العام 2018، فيما بلغ عدد العاملين غير السعوديين في الربع الثالث 7.157 ملايين عامل، في حين تجاوز عددهم في الربع الثاني 7.421 ملايين. أي أن حوالي 264 ألف عامل أجنبي غادر السوق في هذه الفترة.

السعوديون الذكور

بينت الإحصائية، أن السعوديين الذكور أكثر المغادرين في الربع الثالث من العام المنصرم بعدد 8.405، بينما الإناث المغادرات من السوق 268 مواطنة .

النساء غير السعوديات

تؤكد الإحصائية أن النساء غير السعوديات دخلن السوق بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام الفائت بخلاف الذكور، حيث بلغ عدد الإناث 220.348، مقابل 216.860عاملة في الربع الثاني، أي دخول 3.488 في السوق المحلي، فيما بلغ عدد الذكور غير السعوديين في الربع الثالث 6.936 ملايين عامل، في حين وصل عددهم في الربع الثاني 7.204 ملايين.

المشتركون على رأس العمل

الربع الثاني 2018 الربع الثالث 2018

1.943.141سعوديا 1.936.468 سعوديا
7.421.452غير سعودي 7.157.265 غير سعودي

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوقهم مكفولة بالشرع والنظام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.aleqt.com/2019/03/03/article_1553011.html

كلمة الاقتصادية

قبل نحو ثلاثة أشهر أعلنت النيابة العامة بشكل شفاف أنه تم القبض على عدة أشخاص من قبل رئاسة أمن الدولة بعد رصد نشاط منسق لهم وعمل منظم للنيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللحمة الوطنية، ولقد كان هذا الإعلان كافيا لكل من يسعى إلى محاولة زعزعة استقرار الأمن في المملكة، أو أي دولة محرضة، فليس في اعتقال مشتبه فيه في قضية ما أي مساس بحقوق الإنسان، بل هو من صميم ذلك، إذ إن حفظ أمن الناس، والمجتمع من العبث به من حقوق الإنسان، حيث يجد الناس طريقهم إلى أعمالهم آمنين، ويجدون سبلهم إلى حياتهم وأسرهم سالكة، ويجدون قيمهم وثقافتهم سالمة من العبث، وهذا حق للمجتمع يجب عدم العبث به وهو حق لهم، ولهذا تقوم الدول وتنشأ المجتمعات لقمع من تسول له نفسه العبث بالأمن الاجتماعي، واعتقال من يخل بذلك لا يعني بأي شكل أن يتهم من اعتقله بخرق حقوق الإنسان. ورغم وضوح هذه المسألة إلا أنه بمجرد إعلان القبض على هؤلاء الأشخاص انطلقت أبواق الشر تتهم المملكة بأنها لا تراعي حقوق الإنسان، وكانت تلك الهجمة المسعورة المتزامنة شاهدا كبيرا على أن وراء الأكمة ما وراءها، ولقد أدرك الشعب فورا أن هذه الهجمة الشرسة والاتهامات من دول بعينها دليل على ارتباط هذه القضايا والأشخاص بهذه الدول بطريقة ما، ورغم حجم الهجمة وشدتها الإعلامية فقد كانت ثقة الشعب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة كبيرة، ذلك أننا ندرك دائما أن الصراخ على قدر الألم وأن صراخ هذه الأبواق الإعلامية كان على قدر الألم من القبض على هؤلاء الأشخاص وانكشاف المخططات ونهاية اللعبة.

لقد كان هدف النيابة العامة من إعلان القبض على هؤلاء الأشخاص في حينه هو إعلان الالتزام بجميع الحقوق التي يضمنها النظام والشرع المطهر في هذه الحالات وذلك على الرغم من أن النيابة العامة تدرك أنها ستكون عرضة لحملة مسعورة من أجل تأزيم الموقف وتدويل القضية ومن ثم التأثير السياسي في إجراءات التقاضي، ولقد شهدت الساحة السياسية معركة شرسة جدا بهذا الشأن، لكن الدبلوماسية السعودية كانت لها بالمرصاد وأثبتت كفاءة كبيرة وتم إفشال أهداف الحملة السياسية والإعلامية المخططة، ومنح النيابة العامة استقلالية كافية من التأثيرات مهما كان نوعها وشكلها ومصدرها، وضمان أن يجد جميع الأشخاص المتورطين في هذه القضية فرصة التحقيق العادل والنزيه، ولم يكن صعبا للدبلوماسية السعودية أن ترد على تلك الحملة بقوة وتسكت جميع الأبواق ببراعة سياسية مشهودة، وهو ما مكن النيابة العامة من العمل بشكل نظامي، وموضوعي، ومستقل في هذه القضية الأمنية الخطرة.

وقبل أمس أعلنت النيابة العامة انتهاء تحقيقاتها وإعداد لوائح الدعوى العامة ضد المتهمين وأكدت أن جميع الموقوفين على ذمة هذه القضية يتمتعون بجميع حقوقهم التي كفلها لهم النظام، وهذا الإعلان في هذا التوقيت وبعد مضي هذه الفترة منذ القبض على المتهمين، أكبر شاهد على أن المملكة العربية السعودية تراعي حقوق الإنسان، فالفترة معقولة وطبيعية منذ القبض والتوقيف وحتى التحقيقات والإحالة للمحكمة، وهذا يدل بلا شك أننا أمام قضية من القضايا التي لها نظام وإجراءات واضحة بشأنها، وأن رئاسة أمن الدولة والنيابة العامة قد التزمتا هذه الإجراءات وفق تسلسلها وتوقيتها النظامي، وليس هناك أي شكل من أشكال الاعتقال التعسفي القمعي، كما أن عدد الموقوفين في هذه القضايا يشير بكل وضوح إلى أنهم قلة قليلة، فلقد كانت البيانات التي أصدرت عند القبض على هؤلاء الأشخاص تشير إلى أن عددهم بلغ 17 شخصا، ثم صدرت أوامر بالإفراج بحق ثمانية متهمين، منهم (خمس نساء وثلاثة رجال) لحين استكمال إجراءات

التحقيق، واستمر إيقاف تسعة متهمين (خمسة رجال وأربع نساء)؛ وذلك بعد توافر الأدلة الكافية، واعترافهم بما نسب إليهم من تهم، تندرج ضمن الجرائم الموجبة للتوقيف.
لقد كان وجود العنصر النسائي في هذه القضية مثارا للضجة الإعلامية التي افتعلتها القنوات المعادية للمملكة، واستغلت ذلك للفوز بانتصار سياسي ولو كان وهميا والتأثير في مسار التحقيقات، ولكن المملكة دائما تؤكد أن للمرأة في المملكة خصوصية محترمة، حيث تتمتع المرأة في المملكة بكثير من الحصانة الاجتماعية، وهذا يفرض أن يتم التعامل معها بما يضمن لها هذه الحصانة المجتمعية، لكن ليس في هذا ما يعني أنها لن تكون مسؤولة عن تصرفاتها الجنائية، بل هناك مساواة في ذلك مع الرجل، فالحصانة الاجتماعية تضمن للمرأة كثيرا من الإجراءات عند القبض وإجراءات التحقيق، حتى أسلوب التعامل في الحجز، لكن نظام العقوبات لا يفرق بين رجل وامرأة خاصة في هذه القضايا الأمنية، وهي الآن بصدد أن تحال إلى المحكمة المختصة.
ومع وصول هذه القضية إلى القضاء السعودي، فمن المتوقع أن تصحب هذه المرحلة هجمات إعلامية معادية، لكن الحكومة السعودية والدبلوماسية السعودية التي نجحت في تحييد هذه الهجمات ومنع وصول تأثيرها إلى التحقيقات التي انتهت في وقتها الطبيعي، فإن هذه القوة السعودية الناعمة قادرة على الرد ومنع هذه الحملات من التشويش على مسار المحاكمة وأحكام القضاء..

مريض من سجل المواعيد إلى سجل الوفيات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38495

سعود الشهري

استشاريو «الحلم» هؤلاء لا تصلهم إلا بضربة حظ، وإن وصلت لعيادته فستجد طبيبا «يغطيه» لأن الخاص جذبه بشكل أقوى، وإن وجدته فسيضطرك ربما «للتحويلة» المنهكة للجيوب!
موعد بعد ثماني سنين، ينتظره مريض راجع مستشفاه العام، وربما جسد المثل الشعبي حال هذا المريض «ما بقي من العمر كثر ما مضى»..! المضحك المبكي أن هناك استشاريين أسميهم استشاريي «الحلم»، هؤلاء الاستشاريون يسمع بهم المريض دون أن يراهم وكأنهم من علم الغيب أو مما حل بوادي «عبقر»! والمؤسف أن بعض هؤلاء الاستشاريين عندما يصل إليهم المريض «بأعجوبة» وضربة حظ ربما، وهو في حاجة إلى عملية جراحية أو تصوير إشعاعي- MRI الذي أصبح هو الآخر بمواعيد حولية-، فإن الاستشاري سيفيد مريضه هذا بأنك أمام خيارين: إما أن تعمل العملية في المستشفى الحكومي بعد سنين وأجل غير مسمى، أو أن تأتيني في المستشفى الخاص الفلاني وسنعملها لكن في غضون أيام، والمشكلة أن هذا المستشفى «الفلاني» يحتاج إلى «همشة» من المال! وهذا المريض المسكين لا يستطيع توفيرها.
والمحزن بعد المؤسف، هو أنك عندما تمر على عيادات بعض الاستشاريين في المستشفيات، فإنك ستجد نسبة ليست بالقليلة من تلك العيادات يتواجد فيها طبيب مقيم أو أخصائي، فالاستشاري الذي عُلّق اسمه على باب العيادة ليس هو بالفعل المتواجد فيها، بصراحة «أشغله الخاص» فهو في المستشفى الخاص يحصل أضعاف راتبه عن طريق «التحويلة» التي يحول عليها المريض إلى المستشفى الخاص »الفلاني» والتي ذكرناها أعلاه. وهنا وبصراحة أخرى كان يجب على الوزارة »استقطاب» الأطباء بالتحفيز المادي بوضع نسبة على عدد المرضى، وهذا موضوع آخر يحتاج مقاما مستقلا لإفراده.
فينتج لنا مما ذكرنا وعودا على ما سبق، أن استشاريي «الحلم» هؤلاء لا تصلهم إلا بضربة حظ، وإن وصلت لعيادته فستجد طبيبا «يغطيه» لأن الخاص جذبه بشكل أقوى، وإن وجدته فسيضطرك ربما «للتحويلة» المنهكة للجيوب!
لا شك أن حل مثل هذا الإشكال بدهيا، يكمن في زيادة الكادر الصحي ابتداء بزيادة عدد الطلاب المقبولين بكليات الطب، مرورا بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية صانعة العقبات أمام التخصص، بل وأمام التوظيف نفسه، وصولا إلى

طلاب الدراسات العليا الذين تجابههم الاختبارات التعجيزية، علما بأن بعضهم »أمهر» من بعض الاستشاريين «العتقية» الذين بلغوا من السن عتيا، وكان آخر عهدهم بالطب أيام «الأبيض والأسود.«
أما الحل الثاني الملازم للأول فهو إنشاء المجمعات الصحية، وعلى رأسها المدن الطبية كتلك المدينة الطبية في عسير، ولعل هذين الحلين إستراتيجيان، ولكن وحتى يتمثلا على أرض الواقع فإن هناك حلا «مرحليا»، وهو أن يُدمج هؤلاء الاستشاريون بالمراكز الصحية، وتوضع لهم عيادات يومية من جميع التخصصات، خصوصا تلك التي لا تحتاج إلى تدخلات جراحية، ويجب أن تدرج في جداول واضحة، وتتم محاسبة من تغيب من الاستشاريين، وأن تنزع «الريشة» التي على رؤوس بعضهم والتي تقول: «الاستشاري ما حد يحاسبه.«
إذا طبقت هذه الحلول في نظري فلن تسمع -بإذن الله- بمريض أُحِيل اسمه من سجل المواعيد إلى سجل الوفيات، وهو لم يأت موعده بعد.. ودمتم بصحة.

كاريكاتير

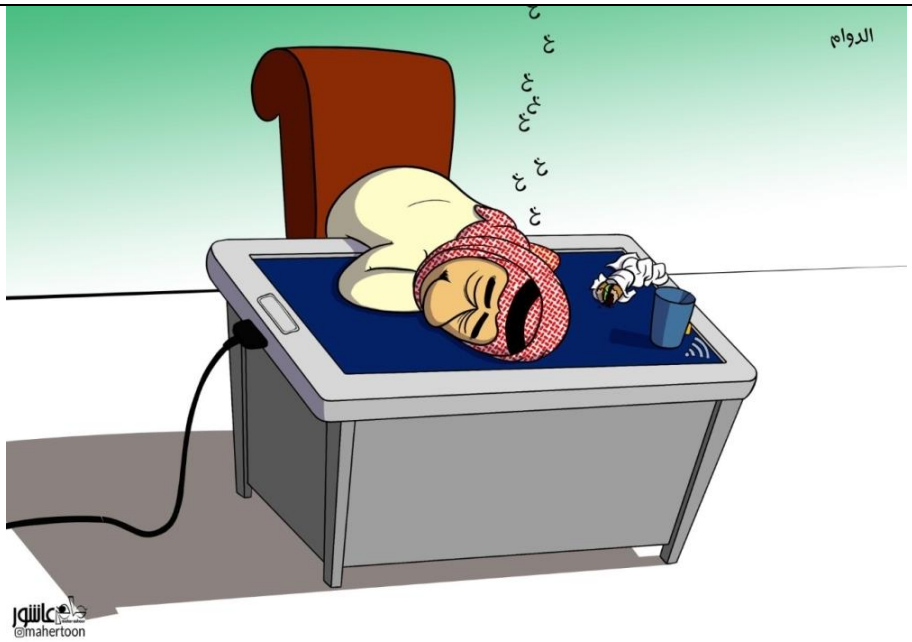

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م

http://www.alhayat.com/article/4623078

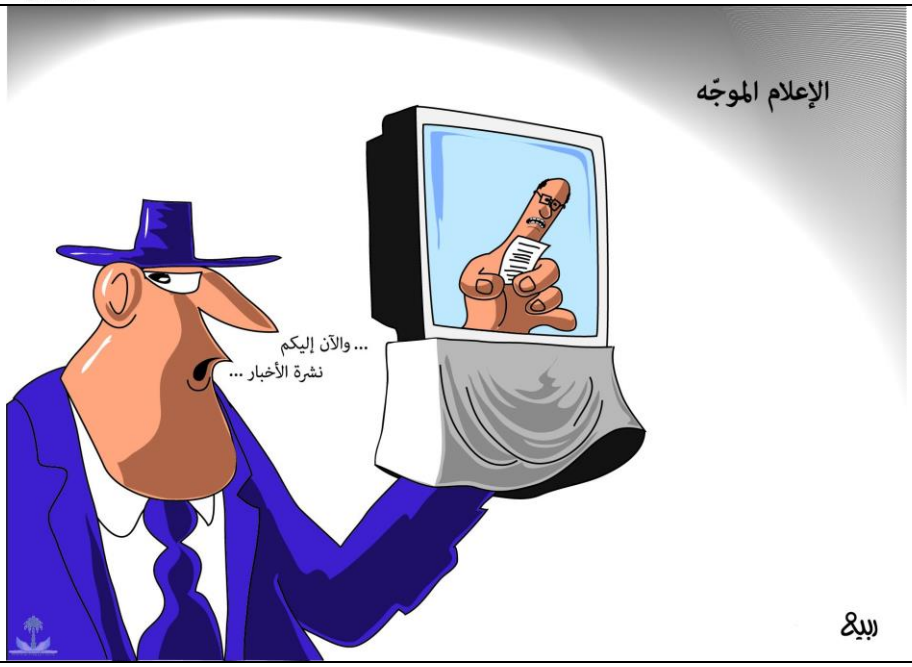

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 جماد ثاني 1440هـ - 3 مارس 2019م

http://www.alriyadh.com/1741218